حذرت من مخاطر الوباء والأضرار الاقتصادية الناجمة عنه على الشعوب المسحوقة

مديرة صندوق النقد لـ «مجموعة العشرين» لا تدمروا الدول الفقيرة !

"تعمق الهوة" بين الأغنياء والفقراء يحتم القيام بخطوات عاجلة لمنع تخلف الدول النامية أكثر عن الركب

الوصول إلى اللقاحات ينبغي أن يكون متاحا للجميع وعلينا مساعدة البلدان الأفقر على إعادة بناء ثرواتها

واشنطن- "وكالات": ناشدت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفادول العالم الأغنى، بذل مزيد من الجهود لمساعدة الدول الأفقر على تحمّل "الضربة المزدوجة المدمّرة" التي سددها الوباء والأضرار الاقتصادية الناجمة عنه.

وحذّرت من "تعمّق الهوة" بين الأغنياء والفقراء داعية دول مجموعة العشرين للقيام بخطوات عاجلة لمنع تخلّف الدول النامية أكثر عن الركب في ما يتعلّق بالوصول إلى اللقاحات وإعادة بناء ثرواتها.

وفي مدونة نشرت قبيل اجتماع وزراء مالية دول المجموعة ومسؤولي المصارف المركزية الأسبوع الجاري، قالت جورجييفا إن "السرعة عامل أساسي" فيما الكلفة صغيرة نسبيا.

وأفادت "تواجه الدولة الأفقر ضربة مزدوجة مدمّرة" إذ تخسر في المعركة ضد الفيروس وتضيّع فرصا استثمارية مهمة من شأنها أن تؤسس لنموها اقتصاديا.

وتابعت "إنها لحظة مفصلية تستدعي تحرّكا عاجلا من قبل دول مجموعة العشرين وصناع السياسات حول العالم".

وبينما يتوقع أن تحقق الولايات المتحدة أسرع نمو منذ 1984 وتكتسب دول مثل الصين وتلك في منطقة اليورو زخما، تجد الدول النامية نفسها في الصفوف الخلفية جرّاء "تدهور التعافي ثنائي المسار مدفوعا بتفاوتات في توافر اللقاحات ومعدّلات الإصابة والقدرة على تقديم الدعم للسياسات"، حسب جورجييفا.

وأكدت أن على دول مجموعة العشرين بذل مزيد من الجهود لتقديم لقاحات للدول الأفقر بما يشمل مشاركة الجرعات وتسريع الإعفاء من الديون ودعم هدف تطعيم 40 في المئة على الأقل من السكان في كل بلد بحلول نهاية العام 2021 و60 في المئة على الأقل بحلول النصف الأول من 2022.

وفي ظل تلقي بالغ واحد من كل مئة كامل جرعات اللقاحات في إفريقيا جنوب الصحراء، مقارنة بـ30 في المئة في الدولة المتقدّمة، فإن هذه البلدان تواجه خطرا متزايدا مع ظهور نسخ متحورة للفيروس.

وقال صندوق النقد في تقديرات أن الدول الأقل دخلا ستحتاج لتخصيص نحو 200 مليار دولار على مدى خمس سنوات لمكافحة الوباء فحسب، و250 مليار دولار إضافي لإجراء إصلاحات اقتصادية تتيح لها اللحاق بركب الدول الأغنى.

لكن جورجييفا قالت إنه لا يمكن لهذه الدول القيام بذلك وحدها مشيرة إلى أن على الدول الأغنى "مضاعفة جهودها، خصوصا في ما يتعلق بالتمويل بشروط ميسرة والتعامل مع الديون".

واقترحت هذه المؤسسة المالية الدولية ومقرها واشنطن مبادرة مشتركة بقيمة 50 مليار دولار مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولية ومنظمة التجارة العالمية لتوسيع الوصول إلى اللقاحات، وهو أمر "يبدّل قواعد اللعبة عالميا" وينقذ مئات الآلاف ويسرّع التعافي، بحسب جورجييفا.

وفي المناطق التي يواصل فيها عدد الإصابات ارتفاعه، قالت مديرة صندوق النقد إن مواصلة منح الأعمال التجارية والعائلات الدعم المالي أمر "بالغ الأهمية"، فيما يمكن بعد السيطرة على الوباء تحويل هذه الأموال إلى برامج لتدريب العمال "للمساعدة في لئم الجراح الناجمة عن الأزمة"، التي أثرّت خصوصا على النساء.

وأكدت أن صندوق النقد يراقب ارتفاع الأسعار، خصوصا في الولايات المتحدة، لكن مع زيادة زخم التعافي "سيكون من الضروري تجنب ردود الفعل المبالغ فيها للازدياد الانتقالي للتضخم".

المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا

الحجرف بحث مع وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول «الخليجي»

الرياض - "كونا": بحث الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور نايف الحجرف ووزير الاقتصاد والتخطيط السعودي فيصل الابراهيم، عددا من الموضوعات المتعلقة بتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون كالاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة.

وقالت الامانة العامة لمجلس التعاون في بيان اليوم الخميس ان المباحثات تطرقت الى أهمية استثمار فرص التكامل الاقتصادي ودفع مسارات الاستفادة الجماعية لدول المجلس تحقيقا لأهداف الاتفاقية الاقتصادية الخليجية.

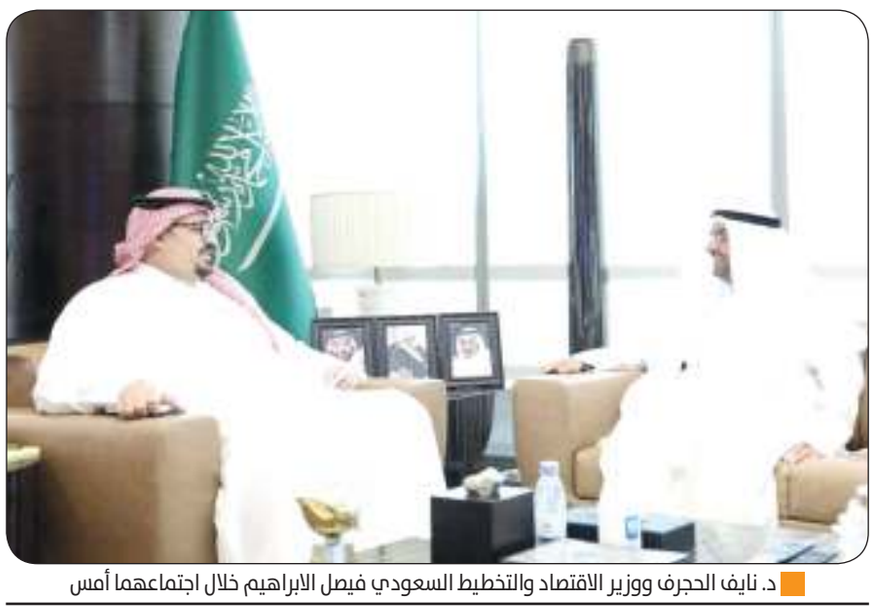
د. نايف الحجرف ووزير الاقتصاد والتخطيط السعودي فيصل الابراهيم خلال اجتماعهما أمس

من جهته أعرب الحجرف خلال اللقاء عن الاعتزاز بالخطط التنموية المستدامة التي تعمل على تنفيذها المملكة العربية السعودية لافتا الى افاق التعاون التي سيتم تعزيزها وتطويرها من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية مؤكدا تقديم المجلس سبل الدعم الممكنة من أجل تمكين تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الخليجية المشتركة.

وأشاد الحجرف بالجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون في مواجهة التحديات الاقتصادية والتجارية جراء تداعيات جائحة "كورونا" وسبل تعزيز مسيرة التعاون المشترك في ظل هذه التحديات بما يعود بالنفع على دول وشعوب مجلس التعاون.

عقبات كبيرة تواجه حلم الصين باحتلال الاقتصاد الأول عالمياً

إنتاجية الصين ستناهز 70 % من مثيلتها الأمريكية بحلول 2050

يوماً بعد آخر، يتعاظم التحدّي القائم منذ سنوات بين واشنطن الساعية إلى الاحتفاظ بمركزها الاقتصادي الأول عالمياً، والعملاق الصيني الآخذ في التوسّع منذ عقود، والذي تحد من طموحه المتنامي مجموعة من العوامل التي تشكل مخاطر تهدّد الاستراتيجية الصينية الزاحفة بهدوء والتي ضمنت للتنّين تغلغلاً متقدما جدا في مختلف الاقتصادات العالمية، من أكثر التكنولوجيات تطورا إلى أبخس السلع في شتى قطاعات الاستهلاك على امتداد الكوكب.

فالحزب الشيوعي الذي يحكم بلدا عملاقا لُقّب بـ"مصنع العالم" لغزارة إنتاجه واتساع نطاقه التسويقي بكل اتجاهات الكرة الأرضية، يكثف تشبيك علاقاته الدولية انطلاقا من مخطط "طريق الحرير" التاريخي، طامحا إلى أن يشاهد العالم صعود الصين مستمرا بلا هوادة.

لكن هل الوقائع الاقتصادية تساند هذه الرؤية؟

في أحدث إشارات الإصرار على المضيّ قُدُما في خوض السباق الاقتصادي العالمي، قال الرئيس شي جين بينغ، إن "الأمة الصينية تسير نحو تجديد كبير للحيوية بوتيرة لا يمكن وقفها"، خلال احتفال الصينيين الأسبوع الماضي بالذكرى المئوية للحزب الشيوعي.

بيد أن المفارقة تكمن في أنه مع بداية تفجّر أزمة وباءكورونا، وتمكّن الصين من السيطرة على العدوى من جهة والمحافظة على النمو من جهة ثانية، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تسجل مئات الآلاف من الوفيات وتعاني ركودا شديدا، كان كثير من المراقبين يتفق مع وجهة نظر الرئيس الصيني، قبل أن يُعيد النظر مجددا في الآونة الأخيرة مع بروز التعافي الأميركي السريع والمفاجئ.

فإذا قدّم الرئيس شي إصلاحات لتعزيز النمو، ولم يتمكن نظيره الأميركي جو بايدن من السير بمقترحاته لتجديد البنية التحتية وتوسيع القوى العاملة، فإن توقعات "بلومبيرغ إيكونوميكس" تشير إلى أن بكين يمكن أن تنتزع المرتبة الأولى من واشنطن بحلول عام 2031. بيد أن بلوغ نتيجة كهذه لا يزال غير مضمون، لأن أجندة الإصلاح الصينية بدأت تضعُف عمليا، كما تُعطل الرسوم الجمركية وبقية القيود التجارية وصولها إلى الأسواق العالمية والتكنولوجيا المتقدمة، فيما رفعت برامج التحفيز بمواجهة كورونا الديون إلى مستويات قياسية.

والسيناريو الذي يشكل كابوسا بالنسبة للقادة في بكين هو احتمال أن تتبع الصين المسار نفسه الذي سلكته اليابان التي لطالما وُصفت أيضا بأنها منافس محتمل للولايات المتحدة قبل أن ينهار حلمها قبل ثلاثة عقود، إذ إن مزيجا من فشل الإصلاح والعزلة الدولية والأزمة المالية يمكن أن يكون كفيلا بتحجيم الحلم الصيني قبل بلوغ بكين القمة.

وثمة أمر آخر يستند إليه المشككون في القوة الصينية وينطلق من احتمال دأب السلطات على تضخيم البيانات الرسمية المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي، ما يمكن أن يجعل الفجوة أكبر مما تبدو عليه بين أكبر وثاني أكبر اقتصادات العالم.

وتشير "بلومبيرغ" في هذا التقرير، إلى مستوى الدولار الاسمي لقياس الناتج المحلي الإجمالي، وهو عنصر يُنظر إليه على نطاق واسع باعتباره أفضل مقياس للقوة الاقتصادية.

أما في ما يتعلق بمقياس تعادل القوة الشرائية البديل الذي يأخذ في الحسبان اختلافات تكلفة المعيشة وغالبا ما يُستخدم لقياس جودة الحياة، سبق أن قالت الصين منذ سنوات إنها أصبحت فعلا في المرتبة الأولى.

على المدى الطويل، ثمة ثلاثة عوامل تحدّد معدل النمو الاقتصادي: الأول حجم القوة العاملة، والثاني مخزون رأس المال الذي يشمل كل شيء من المصانع وبنية النقل التحتية إلى شبكات الاتصالات، والثالث هو الإنتاجية التي تقاس بمدى فعالية الجمع بين العاملين الأوّلين. وفي كل من هذه المجالات، تواجه الصين مستقبلا غير مؤكّد.

فإذا ظلت الخصوبة منخفضة، يُتوقع أن تتقلص العمالة بأكثر من 260 مليونا خلال العقود الثلاثة القادمة، أي بانخفاض 28%.

وإدراكا للمخاطر، رفعت الصين عام 2016، الحد الأقصى إلى طفلين لكل عائلة، قبل أن تسمح بثلاثة هذا العام. وبتزامن ذلك مع المبالغة في الإنفاق الرأسمالي، فإن الإنتاجية هي التي تحمل مفتاح النمو المستقبلي، فيما تتوقع "بلومبيرغ" لإنتاجية الصين أن تناهز 70% من مثيلتها الأميركية بحلول 2050، بما يضعها في النطاق النموذجي للبلدان ذات المستوى التنموي المماثل، لكنه يبقيها بعيدة عن المركز الأول عالميا.

الحصيلة ستُستخدم في مشاريع النمو المستقبلية السعودية

«أرامكو» تخطط لبيع مزيد من الأصول بمليارات الدولارات

تخطط شركة أرامكو السعودية لجمع عشرات المليارات من الدولارات من خلال بيع المزيد من الحصص في أعمالها.

وشكلت أرامكو فريقا جديدا لمراجعة أصولها العام الماضي، بعد وقت قصير من تسبب جائحة فيروس كورونا في انخفاض أسعار النفط.

وجمعت أرامكو 12.4 مليار دولار من خلال بيع حقوق تأجير لخطوط أنابيب النفط لمجموعة مستثمرين في أبريل.

وقال نائب الرئيس الأول للتطوير المؤسسي في "أرامكو"، عبد العزيز القديمي، إن بيع الأصول سيستمر في السنوات القليلة المقبلة، وفقاً لما ذكرته وكالة "بلومبرغ"، واطلعت عليه "العربية.نت".

أضاف القدمي في مقابلة إن ذلك سيحدث "بغض النظر عن أي ظروف سوقية"، حيث تهدف أرامكو إلى جمع إيرادات من رقمين بمليارات الدولارات، مضيفاً أنها "استراتيجية تهدف إلى خلق القيمة وخلق الكفاءة، ولا تتعلق بهدف رأس مال محدد أو تمويل توزيع أرباح الشركة".

وقال القديمي أيضا إن "أرامكو تراجع أصول البنية التحتية الأخرى التي يمكن تسييلها، وستبدأ في البحث عن مستثمرين لصفقة ثانية قريباً، دون مزيد من التعليق.

وكانت "بلومبرغ" كشفت في وقت سابق عن خطة أرامكو لبيع حصة مرتبطة بخطوط أنابيب الغاز الطبيعي.

يأتي ذلك فيما تمتلك الشركة فروعا ووحدات تشارك في العديد من الصناعات الأخرى، وتشمل محطات توليد الكهرباء وشركة طيران وذراع عقارية وشركة تأمين.

أضاف نائب الرئيس الأول للتطوير المؤسسي في "أرامكو"، أن حصيلة صفقة خطوط أنابيب النفط وغيرها ستُستخدم في "مشاريع النمو المستقبلية"، حيث تواصل الشركة تحرير القيمة من أصولها.

وأوضح، أن مراجعة محفظة الأصول كانت مقررة قبل انخفاض أسعار النفط في 2020.

وبعيداً عن الالتزام بتوزيعات سنوية بقيمة 75 مليار دولار، وخطة خفض الديون، فمن المحتمل أن يرتفع الإنفاق الرأسمالي لـ"أرامكو" بمقدار الربع هذا العام إلى 35 مليار دولار. كما أن الشركة على المدى الطويل، تخطط لإنفاق 110 مليارات دولار على تطوير حقل غاز الجافورة ومبلغ إضافي لزيادة طاقتها الإنتاجية النفطية اليومية إلى 13 مليون برميل من 12 مليوناً.

تدشين حملة الصيف لعملاء شركة وفرة العقارية

أطلقت إدارة التسويق بشركة وفرة العقارية حملتها التسويقية الصيفية لعملائها، بالتعاون مع العديد من المقاهي والمطاعم وشركة السينما الكويتية الوطنية "سينيسكيب"، والتي تتضمن خصومات مميزة وعروضا متنوعة وهدايا مجانية، لتحقيق أعلى درجات الرضا لعملائها.

وأكدت مساعد مدير التسويق شيخة صالح الفضالة أن تدشين حملة الصيف، يأتي انطلاقا من رغبة العديد من عملائنا في قضاء فترة الصيف بالكويت، لاسيما في ظل صعوبات وقيود السفر حيث تساهم الحملة بتنشيط حركة التسوق الداخلي، بالإضافة لتحقيق أفضل خدمة وأعلى نسبة رضا لعملاء شركة وفرة العقارية

شيخة صالح الفضالة